

قرارات قمة «الظهران».. عروبة القدس وتدخلات إيران أبرزها



حمزة سيد

تضمن مشروع «إعلان الظهران» الذي تم الإعلان عنه في ختام القمة العربية العادمة ٢٩ (قمة القدس)، التأكيد علىعروبة القدس، وإدانة «التدخلات الإيرانية»، والمطالبة بوقف أعمال الإرهاب بحق أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار.

ويشمل مشروع الإعلان، ٢٩ قراراً تشدد في أغلبها على أهمية السلام الشامل وال دائم في الشرق الأوسط كخيار عربي استراتيجي.

وجاءت أبرز القرارات في مشروع «إعلان الظهران» الخاص بالقمة العربية في السعودية كالتالي:

- التأكيد مجدداً على «مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جماعة، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين».

- تأكيد «أهمية السلام الشامل وال دائم في الشرق الأوسط كخيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام العربية، التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢».

- تأكيد «بطلان وعدم شرعية القرار الأمريكي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والرفض القاطع للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل».

- التحذير من «اتخاذ أية إجراءات من شأنها تغيير الصفة القانونية والسياسية الراهنة للقدس، حيث سيؤدي ذلك إلى تداعيات مؤثرة على الشرق الأوسط بأكمله».

- الترحيب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس، وتقديم الشكر للدول المؤيدة له، مع

- تأكيد الاستمرار في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية جادة وفاعلة تنهي حالة الفشل السياسي، التي تمر بها القضية بسبب المواقف الإسرائيلية المتعنتة.
- تأكيد رفض «كل الخطوات الإسرائيلية إحادية الجانب الهدافة إلى تغيير الحقائق على الأرض، وتقويض حل الدولتين».
- مطالبة المجتمع الدولي بـ«تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وأحدثها قرار مجلس الأمن رقم 2334، لعام 2016، الذي يدين الاستيطان ومصادرة الأراضي».
- تأكيد «دعم مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط، يوم 15 يناير/ كانون الثاني 2017، والذي جدد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام الدائم».
- المطالبة بـ«تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس المؤكدة على بطلان كافة الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير معالم القدس الشرقية ومصادرة هويتها العربية الحقيقة».
- مطالبة «دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل»، وكذلك مطالبة المجتمع الدولي بـ«تحمل مسؤولياته إزاء الانتهاكات الإسرائيلية والإجراءات التعسفية التي تطال المسجد الأقصى والمصلين فيه، واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية هي السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفظ عليه وتنظيم الدخول إليه».
- إدانة «ما تعرضت له السعودية من استهداف لأمنها عبر إطلاق ميليشيات الحوثي الإيرانية، المدعومة من إيران 106 صواريخ باليستية، على مكة المكرمة والرياض وعدد من مدن المملكة».
- تأكيد «دعم ومساندة السعودية والبحرين في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها ومقدراتها من عبث التدخل الخارجي وأيديه الآثمة».
- مطالبة المجتمع الدولي بـ«ضرورة تشديد العقوبات على إيران وميليشياتها ومنعها من دعم الجماعات الإرهابية ومن تزويد ميليشيات الحوثي الإيرانية بالصواريخ البالлистية، التي يتم توجيهها من اليمن إلى المدن السعودية، والامتثال للقرار الأممي رقم 2216، الذي يمنع توريد الأسلحة للحوثيين».
- مساندة «جهود التحالف العربي لدعمشرعية في اليمن إنهاء الأزمة اليمنية على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم 2216، لعام 2015، وبما يؤمن استقلال اليمن ووحدته ويعيق التدخل في شؤونه الداخلية».
- الترحيب بـ«قرار دول التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن فتح مطار صنعاء الدولي وميناء الحديدة على البحر الأحمر لاستقبال المواد الإغاثية والإنسانية».
- رفض «التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وإدانة المحاولات العدوانية الرامية إلى زعزعة الأمن وبث النعرات الطائفية وتأجيج المصالح المذهبية، لما تمثله من انتهاك لمبادئ حسن الجوار».
- تأكيد «الحرث على بناء علاقات طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون الإيجابي مع دول الجوار العربي، بما يكفل إرساء دعائم الأمن والسلام والاستقرار ودفع عجلة التنمية».

- التشدد على «ضرورة إيجاد حل سياسي ينهي الأزمة السورية، استناداً إلى مخرجات جنيف (1) وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسوريا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة».
 - إدانة شديدة لـ«استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً ضد الشعب السوري».
 - مطالبة «المجتمع الدولي بالوقوف ضد هذه الممارسات تحقيقاً للعدالة وتطبيقاً للقانون الدولي الإنساني، وتلبية لنداء الضمير الحي في العالم، الذي يرفض القتل والعنف والإبادة الجماعية واستخدام الأسلحة المحرمة».
 - التشدد على «أهمية دعم المؤسسات الشرعية الليبية، والحوار الرباعي، الذي استضافته جامعة الدول العربية، بمشاركة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لدعم التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة من خلال مصالحة وطنية تتكئ على اتفاق الصخيرات (عام 2015) وتحفظ ليببيا».
 - تأكيد الوقوف «مع الليبيين في جهودهم لدحر العصابات الإرهابية واستئصال الخطر الذي تمثله بؤرها وفلولها على ليببيا وعلى جوارها».
 - الالتزام بـ«تهيئة الوسائل الممكنة وتكريس كافة الجهود الالزامية للقضاء على العصابات الإرهابية وهزيمة الإرهابيين في جميع ميادين المواجهة العسكرية والأمنية والفكرية».
 - تأكيد «منع استغلال الإرهابيين لتقنيات المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي في التجنيد والدعائية ونشر الفكر المتطرف والكراهية، التي تشوّه صورة الدين الإسلامي الحنيف».
 - إدانة شديدة لـ«محاولات الربط بين الإرهاب والاسلام، ومطالبة المجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، بإصدار تعريف موحد للإرهاب، فالإرهاب لا دين له ولا طن ولا هوية، ومطالبة حكومات دول العالم كافة بتحمل مسؤولياتها لمكافحة هذه الآفة الخطيرة».
 - إدانة «أعمال الإرهاب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والتحرك بفاعلية دبلوماسياً وقانونياً وإنسانياً لوقف تلك الانتهاكات، وتحميل حكومة ميانمار المسؤولية الكاملة حيالها».
 - تأكيد «سيادة الإمارات على جزرها الثلاث (طنب الكبير وطنب الصغرى وأبو موسى)».
 - دعوة إيران إلى «الاستجابة لمبادرة الإمارات لإيجاد حل سلمي لقضية الجزر الثلاث عبر المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية».
 - تأكيد «التضامن الكامل مع السودان لصون السيادة الوطنية للبلاد وتعزيز جهود ترسیخ السلام والأمن وتحقيق التنمية».
 - تأكيد «الدعم المتواصل للصومال لنشر الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب، وإعادة بناء وتنمية المؤسسات الوطنية ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية».
- وانطلقت القمة العربية، الأحد في مدينة الطهران شرق السعودية، بحضور ممثلي 21 دولة، بينهم 16 قائداً وزعيمياً عربياً.

ويغيب عن القمة ستة زعماء لأسباب مختلفة، أبرزهم أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي يغيب لأول مرة عن قمة عربية منذ توليه مقاليد الحكم يونيو/حزيران 2013، وذلك على خلفية الأزمة الخليجية.

فيما لا يزال مقعد سوريا ممداً منذ عام 2011، بقرار من الجامعة العربية رفضاً لممارسات نظام «بشار الأسد» ضد شعبه.

وقمة الظهران هي الرابعة في السعودية، حيث سبق وأن عقدت قمتان في الرياض، عامي 1976 و2007، إضافة إلى قمة اقتصادية في الرياض أيضاً، عام 2013.

وبقمة اليوم، عقد القادة العرب 29 قمة عادية، و11 قمة طارئة، وثلاث قمم اقتصادية، بجانب قمتين أنساص (أول قمة عام 1946) وببيروت (1956)، وقمة عربية سداسية خاصة عُقدت في السعودية، عام 1976، لبحث أزمة لبنان.

المصدر | الخليج الجديد + وكالات